

وزيرة لبنانية أنيقة لمواجهة شارع غاضب

منال عبدالصمد

هل تنجح في الإعلام كما نجحت في الأرقام؟



● أول اختبار تخوضه الحكومة الجديدة يتمثل في أزمة اليوروبوند "السندات المالية" المتوجب تسديدها في التاسع من مارس الجاري، وقد تولت الوزيرة الإعلان عن النتائج، عقب كل اجتماع مالي مخصص للبحث في كيفية تجاوز هذا الاستحقاق.

مؤكدة "أهمية معالجة مشاكل المواطنين". وتشدّد على "أهمية دقة الأخبار بدءاً من كورونا مروراً باليوروبوند وصولاً إلى التحقيقات المالية"، لأن الأهم، على حد قولها "في ملف كورونا ليس قمع الأخبار إنما تنظيمها، لذا اعتمدنا خبر الوكالة الوطنية للإعلام مصدراً رئيسياً لتكون الصدقية هي الهدف وليس تحويل الإعلام إلى رسمي، لأن الأهم في نقل الخبر هو الدقة وليس السرعة". وهي تعتبر أن ما يجب فعله، بالدرجة الأولى في تغطية أخبار كورونا، هو "التوعية بخطر هذا الفيروس وكيفية الوقاية منه عبر تقارير تعرض يومياً"، مشيدة بمبادرة وسائل الإعلام بفتح إرشادات في هذا المجال، مشيرة إلى أن "التعاون بين الإعلام العام والخاص أمر صحي"، وأن "الحكومة تقوم بواجباتها بشهادة دول كبرى"، متمنية "عدم فتح المجال للإشاعات حول اليوروبوند، بل نقل الخبر من المصدر الرسمي لأن الوضع العام في البلد لا يحتمل أي زعزعة، والأهم هو السلم الأهلي".

الدعوات الملحة لنقابة محرري الصحافة تتواصل من أجل إنقاذ البقية الباقية من الصحافة اللبنانية، عبر مشروع قانون عرضت تفاصيله مع وزير الإعلام الأسبق ملحم الرياشي وتقدمت به لكنه نام في أدرج رئاسة الحكومة

المعاون السياسي لرئيس مجلس النواب نبيه بري وزير المالية السابق، على حسن خليل، الذي زكاه لتولي منصب حكومي في حكومة دياب، وأن بري نفسه اقتنع بذلك فارتأى عدم إسناد حقيبة حكومة ثانية مخصصة للدرور تكون معادية لجنبلات وهو أبلغ دياب بهذا الموقف. أول اختبار خضعت له الحكومة الجديدة كان أزمة اليوروبوند "السندات المالية" المتوجب عليها تسديدها في التاسع من مارس الجاري، فقد تولت عبدالصمد عقب كل اجتماع مالي مخصص للبحث في كيفية تجاوز هذا الاستحقاق، الإعلان عن نتائج الاجتماعات المتتالية التي تعقدتها الحكومة، فكانت تدلي بلزوم ما لا يلزم، إذ أن القرار النهائي لم يصدر بعد وهي تجنبت مرارا الإجابة عن أسئلة الجمهوريين والحكومة" بعدم تداول هذا الموضوع في الإعلام قبل البت به.

يوروبوند وكورونا

ولأن لبنان لا يكفي ما يعاينه من أزمات مالية واقتصادية واجتماعية، انتقلت إليه عدوى فايروس كورونا الذي أظهرت الحكومة 2019، كامبريدج بماسانتوسستس. التحقت عبدالصمد بوزارة المال منذ العام 1997 وشغلت مركز رئيس مصلحة التدقيق والسياسات الضريبية، وعيّنت بعدها عضوا في أول فريق عمل اهتم بإحداث وتطبيق ضريبة القيمة المضافة في لبنان ولها مساهمتها في هذا المشروع، كما كانت عضوا في لجنة الاعتراضات على ضريبة القيمة المضافة.

من يقف خلفها؟

وواجهت وزيرة الإعلام شائعات عديدة تتعلق بانتمائها السياسي واعتبرتها مقربة من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب السابق وليد جنبلاط، غير أن الحزب الاشتراكي الذي أعلن عدم مشاركته في حكومة دياب وهو قاطع الاستشارات التي أجراها دياب قبل تشكيل حكومته، نفى أن تكون عبدالصمد قد سمّيت من قبله، حتى أن الوزيرة نفسها أعلنت أنها كانت خيار الرئيس دياب شخصيا بعدما اجتمع معها واقتنع بمؤهلاتها.

وكانت وسائل التواصل الاجتماعي تداولت صورا نشرتها عبدالصمد على صفحتها الخاصة على موقع فيسبوك قبل أن تقوم بإغلاقه بعد توليها منصبها الوزاري، تظهر خلالها وهي في قصر المختارة إلى جانب رئيس اللقاء الديمقراطي النائب تيمور جنبلاط ما عزز فرضية توجهاتها السياسية المؤيدة لجنبلاط.

لكن مصادر متابعة أشارت إلى أن عبدالصمد التي أثبتت نجاحا في عملها في مصلحة الضريبة على القيمة المضافة في وزارة المال، حظيت بتقدير رفيع من

أدت في ما أدت إليه إلى إفلاس الوضع الإعلامي برمته، فلم يعد غريبا سماع إقبال هذه المؤسسة الإعلامية أو تلك نتيجة الشح في المردود الإعلامي ناهيك عن التراجع الكبير في انتشار الصحافة الورقية التي يحل مكانها ببطء مدروس الإعلام الإلكتروني.

إعلام ينهار

وبعدما كان لبنان رائدا في عالم الصحافة والإعلام العربيين، بدت الصحافة الورقية أولى ضحايا الأزمات المتلاحقة التي أصابته في صميمه، فاقفلت العديد من المؤسسات الإعلامية وتعيش المؤسسات الباقية من "حالة الروح"، رغم الدعوات المتكررة لنقابة محرري الصحافة اللبنانية إلى إنقاذ البقية الباقية من خلال مشروع قانون عرضت تفاصيله مع وزير الإعلام الأسبق ملحم الرياشي وتقدمت به لكنه نام في أدرج رئاسة الحكومة، بحيث لم يتم إقراره في مجلس الوزراء لتحويله إلى مجلس النواب لدرسه وإقراره، فهل ستقدم الوزيرة عبدالصمد على "استخراجه" من "درج" الرئيس دياب والدفع باتجاه إقراره وتحويله إلى مجلس النواب؟

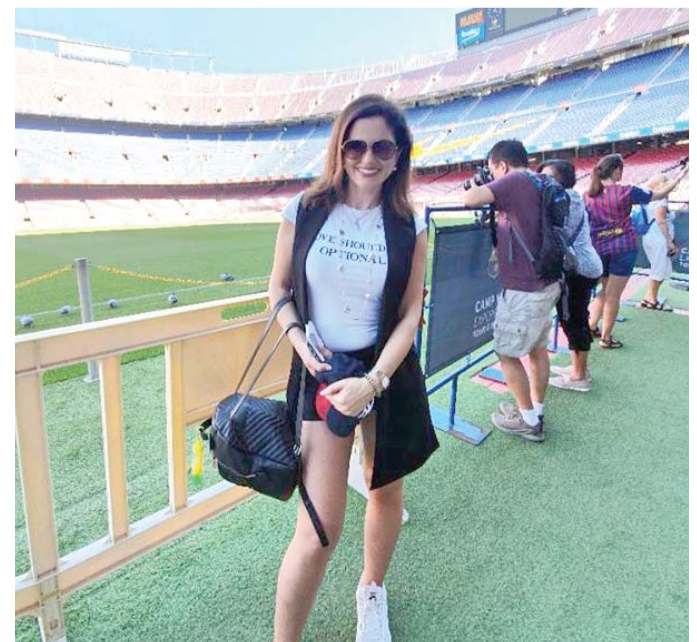
إن معالجة الوضع الإعلامي ليست بالسهولة التي تحدثت عنها وزيرة الإعلام التي أعربت في بيان عقب إعلان صحيفة "الدائلي ستار" التي تصدر باللغة الإنجليزية التوقف عن صدور نسخها الورقية عن "أسفها لاضطرار جريدة الدائلي ستار اليوم إلى وقف طبعها الورقية بسبب الأزمة المالية الخائفة التي تعانها الصحافة المكتوبة خصوصا، والإعلام المرئي والمسموع عموما، وقد طالبت أيضا بإذاعة راديو وان التي أوقفت البث أخيرا تحت وطأة

صلاح تقى الدين كاتب لبناني

ربما أحسن رئيس الحكومة اللبنانية حسان دياب صنعا باختيار منال عبدالصمد كي تكون الناطقة باسم حكومته، فقد أجزر اللبنانيين على اعتياد مشاهدة سيدة جميلة وأنيقة وهي تتلو مقررات مجلس الوزراء دون أن يبذلوا اهتماما كافيا بمضمون بيانها، فقد اعتادوا على سماع الأقاويل دون الأفعال، لكنهم هذه المرة على الأقل، يشاهدون وجها حسنا يحاول التخفيف عن كاهلهم المشاكل الكثيرة التي يتكبونها في هذه الأيام.

غير أن الملف الذي أوكلت به عبدالصمد لا يقل أهمية عن سائر الملفات الملحة التي على حكومة دياب أن تعالجها سريعا لكي تحاول تجنب لبنان واللبنانيين المصير القاتم الذي يلوح في الأفق. فالأزمة الاقتصادية الخائفة التي تسببت فيها سياسات التسلط والهيمنة

الأزمة الاقتصادية الخائفة التي تعود أسبابها إلى سياسات التسلط والهيمنة أدت في ما أدت إليه إلى إفلاس الوضع الإعلامي برمته، فلم يعد غريبا سماع إقبال هذه المؤسسة الإعلامية أو تلك نتيجة الشح في المردود الإعلامي



● وزيرة الإعلام اللبنانية الجديدة لا تزال تواجه شائعات عديدة تتعلق بانتمائها السياسي، اعتبرتها مقربة من رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي وليد جنبلاط.



تزعج الأخبار الكاذبة ووزارة الإعلام اللبنانية الجديدة التي تقول "الأخبار الكاذبة التي تنتشر على مواقع التواصل الاجتماعي هي مشكلة عالمية وليست فقط محلية، لذا الأهم هو الصدقية والشفافية وشمولية التغطية، ونحن في الوزارة نعمل على خطة لتنظيم الأخبار وضبط الكاذبة منها".

مقابل نجاح عبدالصمد مع الأرقام، يبقى أنها أخضعت نفسها لامتحان جديد يتعلق بتعاطيها مع الإعلام والصحافة خاصة وأن المعلومات التي حصلت

عليها "العرب" تشير إلى أن وزيرة الإعلام بدأت، بالفعل، تعد مجموعة مشاريع تتعلق بأوضاع الإعلام في لبنان والأزمة الصعبة التي يمر بها، وقد شكلت فريقا مكلفا من أجل إعداد برامج للنهوض بالقطاع الإعلامي، فهل ستنتج؟

والمطلب من اللبنانيين متابعة الأخبار المتعلقة بتطورات هذا الفايروس على "الساحة" اللبنانية حصرا من خلال الوكالة الوطنية للأنباء التابعة لوزارتها. وتمتد خلال اجتماع في مكتبها مع مديري الأخبار في الوسائل الإعلامية المرئية العاملة في لبنان من مديري المحطات المرئية "التعاون المنم" ووضع سياسة عامة مبنية على الإيجابية في نقل الخبر لإيصال الصورة بشكل حضاري، مؤكدة أن "الأولوية هي للوطن ولخيرته". تشير عبدالصمد إلى أن دور الوزارة هو التنظيم والنهوض بالقطاع، بالإضافة إلى الدور التواصلي بين الحكومة والجمهور، وبين الشعب والحكومة، أي